# العـــراق وشـــبـــح الأزمـــــة الـعـالـمـيـة..

## المنظومة المصرفية وسوق البورصة مازالتا بعيدتين عن اهتمام المستثمرين الأجانب

□ برلين / د. ناجح العبيدي

أزمة مديونية خانقة تهز منطقة اليورو، وبوادر ركود في الاقتصاد الأمريكي، وتباطؤ في النمو يعم بلدان العالم، وتقلبات حادة في أسواق الأسهم والعملات والمواد الخام، كلها مؤشرات تغذي المخاوف من حدوث كساد جديد، وذلك بعد عامين فقط من انتهاء أسوأ أزمة اقتصادية اجتاحت أهم البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فأين هو موقع الاقتصاد العراقي من كل ذلك؟

الجواب يبدو للوهلة الأولى بسيطا ولا يحتاج لنقاش طويل، إذ يظهر العراق وكأنه بعيد عن هذه الأزمات وتداعياتها. فالبنوك العراقية على سبيل المثال لا تملك سندات سيادية يونانية، وبالتالي لا تبالي كثيرا باحتمال إفلاس اليونان. وربما لا يفكر صانع القرار العراقي كثيرا بما يحدث في الاقتصاد الأوروبي أو الأمريكي، طالما أنه عاجز أصلا عن إيجاد حلول للمشاكل الداخلية الملحة كالكهرباء والفساد.

غير أن كل ذلك ليس دليل عافية بل هو في حقيقة الأمر مؤشر على ضعف الاقتصاد العراقي. فالبقاء بمعزل عن هذه التطورات يشير إلى أن معظم فروعه لا تزال ترتبط بشكل محدود للغاية بما يحدث في الاقتصاد العالمي، وهو ما يظهر بوضوح في الأسواق المالية وخاصة القطاع البنكي وسوق البورصة التي لا تزال بعيدة عن اهتمام المستثمرين الأجانب.

في المقابل، يعاني العراق انكشافا كاملا أمام تقلبات الأسواق العالمية بحكم اعتماده الوحيد الجانب على الصادرات النفطية. فأي تغيير في أسعار النفط ينعكس مباشرة سلبا أو إيجابا ليس على ميزانية الدولة فحسب وإنما على عموم النشاط الاقتصادي للبلد. ويعود ذلك أساسا إلى دور الطلب الحكومي كمحرك رئيس لعجلة الاقتصاد في ظل ضعف القطاع الخاص الذي لا يزال هو الآخر يعيش عمليا على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري.

وفي ظل هذه التبعية الصارخة للذهب الأسود لا بد من التفكير بآثار التطورات الأخيرة في أهم المراكز الاقتصادية العالمية على الطلب العالمي على النفط وأسعاره على المدى القصير والمتوسط. كما يجب على الحكومة العراقية أن تفكر بوضع احتياطيات لمواجهة أي تطورات غير متوقعة.

ولعل تجربة عام ٢٠٠٨ تقدم درسا بالغ الدلالة في هذا الصدد. ففي خضم الأزمة المالية السابقة هوى سعر النفط وخلال فترة قصيرة الى مستويات متدنية للغاية. وجاء هذا الانخفاض بعد صعود ملفت للنظر لأسعار النفط حتى منتصف عام ٢٠٠٨، والتي سجلت خلالها رقما قياسيا تاريخيا بلغ ١٤٧ دولارا للبرميل. ومن دون شك ساهم هذا الارتفاع غير المسبوق في أسعار الطاقة، في اندلاع الأزمة التي بدأت بانفجار الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة الأميركية سرعان ما امتدت إلى القطاع المصرفي.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف الى دخول كبرى الدول الصناعية في مرحلة انكماش غير معهود. وأثر ذلك في تراجع الطلب العالمي على النفط وأسعاره التي انهارت خلال أسابيع قليلة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ إلى الثلث وبما يقل عن ٥٠ دولارا للبرميل. ونزل ذلك بما يشبه الصاعقة على الوضع المالي للعراق الذي مني بخسائر بالمليارات. واستمرت هذه التداعيات السلبية خلال عام ٢٠٠٩، إذ سجلت ميزانية العراق للمرة الأولى منذ سنوات عجزا ماليا كبيرا.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة الآن، هل سيتكرر سيناريو عام ٢٠٠٨؟ لا يمكن الجزم حاليا بأن الأزمة المالية الحالية ستطال الاقتصاد الحقيقي وتؤدي فعلا الى كساد اقتصادي واسع النطاق. غير أن هناك مؤشرات كثيرة تشير بوضوح الى تعثر النمو الاقتصادي وخاصة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان.

وفي حال عجز قادة هذه الدول عن الاتفاق على برامج ملموسة لاحتواء المخاطر المحدقة، فإن ذلك سيعجّل بالدخول في أزمة اقتصادية عالمية جديدة. وحينها ستمتد الاضطرابات الى أسواق النفط. فهي تشهد من الآن ضغوطا كبيرة وتقلبات حادة.

فبعد أن سجلت أسعار البترول زيادة كبيرة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر الماضين، عاد سعر مزيج برنت الى الانخفاض الى ما دون ١٠٠ دولار للبرميل في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وإلى جانب توقعات الطلب العالمي يعزي الخبراء سبب هذه التقلبات إلى عوامل سياسية أيضا وفي مقدمتها أحداث الربيع العربي والاضطرابات في ليبيا باعتبارها إحدى الدول المصدرة للنفط. ويرجح الخبراء استمرار هذه التطورات المفاجئة في أسواق النفط الأمر الذي قد ينطوي على مخاطر كثيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي.

غير أن الحكومة العراقية لا تبدي اهتماما كبيرا بذلك طالما أن الوضع المالي في الوقت الراهن جيد والميزانية تحقق فوائض كبيرة.

ويبدو أنها تتصرف وفقا للمثل القائل "اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب" بأمل أن يستمر ازدهار سوق النفط الى ما لا نهاية. بيد أن تجربة العقود الماضية لا ترجح ذلك. ففترات الارتفاع تليها عادة فترات انخفاض قد تطول أو تقصر ويمكن أن تضع الحكومة العراقية وعملية التنمية في البلاد أمام اختبار عسير.

لقد كان يجدر بحكومة نوري المالكي أن تستغل فترة انتعاش أسواق النفط العالمية وارتفاع الطلب عليه لتحقيق أكبر زيادة ممكنة في إنتاج وتصدير النفط والشروع باستثمار ثروات الغاز، وبما يضمن الحصول على أكبر عائد مالي يسمح بوضع احتياطيات للفترات الصعبة.

صحيح أن جهود وزارة النفط العراقية نجحت خلال السنوات الماضية في تسجيل زيادة ملموسة في معدلات الإنتاج والتي وصلت مؤخرا بحسب إعلان وزير النفط الحالي عبد الكريم لعيبي إلى مليونين و٩٠٠ ألف برميل يوميا، إلا أن صادرات العراق بقيت عمليا تراوح مكانها عند حاجز المليونين وبما يقل كثيرا عن إمكانات العراق واحتياجاته. وفي كل الأحوال لم يقبض العراقيون حتى الآن سوى الوعود بأن بلادهم ستنافس قريبا المملكة العربية السعودية كأكبر مصدر للنفط في العالم.

من جهة أخرى، لم تحسن الحكومة استغلال ثروات البترودولار التي تدفقت عليها ولم يؤدِ إنفاق هذه الأموال الى تحقيق نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية بسبب تفشي الفساد وانعدام الكفاءة واستمرار سياسة تبديد الموارد المالية والبشرية والطبيعية.

ويحاول البنك المركزي العراقي من جهته حماية احتياطي العملات الصعبة لديه من التآكل، نتيجة تقلبات أسعار الصرف عبر اعتماد سياسة حذرة. ويلجأ البنك إلى توزيع هذا الاحتياطي، والذي تقدر قيمته حاليا بستين مليار دولار، بالمناصفة بين الدولار واليورو، إضافة الى الاحتفاظ بجزء منه على شكل ذهب وعملات عالمية أخرى. ولكن ذلك وحده لن يكفي للحد من المؤثرات الخارجية.

إن الحكومة العراقية مطالبة بوضع خطط طويلة الأمد بهدف تقليص اعتماد الاقتصاد الكلي على الثروة النفطية دون أن يعني ذلك التقليل من الأهمية القصوى لقطاع النفط وضرورة تطويره لكي يستطيع رفد القطاعات الأخرى بالطاقة وكذلك بالفائض المالي الضروري. ولن يتأتى ذلك إلا عبر تنويع مصادر الدخل.

هذه المهمة صعبة وطويلة الأمد تتطلب بالدرجة الأولى اعتماد وتنفيذ برامج ملموسة للنهوض بواقع القطاعات الواعدة والقادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية والتي يمكن أن تشكل رافعا لبقية فروع الاقتصاد.

ويمكن القول إن السياحة والزراعة تأتيان في مقدمة القطاعات التي تملك المقومات الطبيعية والجغرافية والتاريخية اللازمة للعب هذا الدور. وعلى الرغم من التطور الكمي الهائل في السياحة الدينية والترفيهية إلا أنها لا تزال تتصف بالعشوائية وتفتقر الى التنظيم الضروري لتعظيم الفائدة منها ولكي تتحول بالفعل الى مصدر مهم للدخل ولخلق فرص عمل جديدة. من جانب آخر، لا بد من التأكيد على أن احتواء التأثيرات السلبية للأزمات الخارجية لن يأتي عبر سياسة التقوقع والانكفاء لأن ذلك سيكون أشبه باللجوء الى الانتحار للتخلص من الآلام.

فالرد الحقيقي على التحديات الخارجية يتطلب تفعيل التجارة الخارجية ومزيدا من الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعدد قنوات الارتباط بين الاقتصادين المحلي والخارجي وعدم اقتصار ذلك على تصدير النفط، وبما يوفر لصانع القرار المرونة الكافية للتعامل مع المتغيرات الخارجية.

عن "نقاش ويكلي"

# معـرض عـالمـي لـلـتـنـمـيـة بـيـن دول الجـنـوب

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تضيّف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ( فاو ) للمدة من ٥ الى ٩ كانون الأول الجاري معرضاً عالمياً للتنمية ما بين دول الجنوب ، يعد الأول من نوعه حيث سيقدم بالتحديد وبصورة مشتركة أمثلة على الحلول التي تتبناها دول الجنوب إزاء تحديات التنمية العالمية.

وقال بيان عن المنظمة : إن هذه الفعالية التي تنظمها سنوياً الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون ما بين دول الجنوب والتابعة للأمم المتحدة ، من شأنها أن تلقي الأضواء على أزمة انعدام الأمن الغذائي في دول الجنوب التي ما يزال يعانيها أكثر من ٩٢٥ مليون إنسان بسبب الجوع .

وأشار إلى أن فعالية العام الحالي ٢٠١١ ستضم لقاء رفيع المستوى يجمع المدراء وكبار المسؤولين والمعنيين بصورة مباشرة عن التعاون التنموي الدولي ولاسيما في مجال التعاون ما بين دول الجنوب ، إضافة الى عقد طاولة مستديرة تركز على الحوار بشأن قضايا التنمية البشرية في العالم مع القادة المعروفين في مجال التعاون التنموي . وتقام الطاولة المذكورة باستضافة من قبل مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي السيدة زينب البدوي. وأضاف كما سيتم إجراء سلسلة من منتديات تبادل الحلول حول الموضوعات التالية : الزراعة والقدرة على التنمية؛ والحماية الاجتماعية والزراعة؛ والتغيرات المناخية؛ والبيئة والزراعة؛ والتغذية ومرض نقص المناعة البشرية / فيروس (إج آي في) ؛ والصحة في العالم والزراعة ؛ والطاقة المتجددة والتجارة الزراعية.

وأوضح أن المعرض الذي سيقام في المقر الرئيسي للمنظمة بالعاصمة الايطالية ، روما سيشهد مشاركة أكثر من ٣٠ دولة حيث سيجري عرض أنجع الحلول وأكثرها تجديدا للتنمية ما بين دول الجنوب باعتبارها أمثلة مشرقة من حيث القوة والتأثير في مجال التعاون ما بين دول الجنوب.

كما سيشارك في الندوة رفيعة المستوى المخصصة ليوم ٥ كانون الأول كل من: السفير القطري (ناصر عبد العزيز الناصر) رئيس الجمعية العامة للدورة لسادسة والستين للأمم المتحدة ، والسفير الكيني ماشاريا كاماو رئيس اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتعاون ما بين دول الجنوب والسفير الأرجنتيني جورجي آركويلو رئيس مجموعة الـ ٧٧، والدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،و ريبيكاكرانيسبان المديرة المشاركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و كانايو نوانزيه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) وجوزيت شيران المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي ، و كيتاشاو انجيدا نائب المدير العام لمنظمة اليونسكو للتربية والعلوم والثقافة والسيد جي براين آتوود رئيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.


## جمهورية العراق/ محافظة كربلاء المقدسة - قسم العقود العامة

### العدد/ ٢١٤٤٦ - التاريخ/ ٢٠١١/١٢/١ - إعلان مناقصة تجهيز رقم (١٥٧) تنمية/ ٢٠١١

### تعلن محافظة كربلاء المقدسة عن إجراء مناقصة عامة لمشروع ((تجهيز أجهزة الكلور ومضخات حقن الشب والكلور لمشاريع الماء))

وفق الكميات وبالمواصفات والمناشئ المبينة في جداول الكميات والذي يمكن الحصول عليها من قسم العقود العامة في المحافظة مقابل مبلغ قدره (٢٥,٠٠٠ دينار) خمسة وعشرون الف دينار غير قابل للرد فعلى الراغبين من شركات عربية او أجنبية او مقاولين وشركات عراقية ممن لهم هوية نافذة بدرجة التصنيف المطلوبة (غرفة تجارة/ ثالثة) او (إنشائية/ عاشرة من الشركات العراقية التي لها حق ممارسة اعمال التجارة العامة مثبته ضمن شهادة التأسيس) تقديم أعطيتهم المستوفية للتعليمات والشروط العامة الى سكرتير لجنة فتح العطاءات في المحافظة مرفق معها التأمينات الأولية المذكورة ضمن شروط المناقصة ادناه مع وصل الشراء (باسم مقدم العطاء) مع المستمسكات المطلوبة الأخرى المبينة في استمارة تقديم العطاء، وان آخر موعد لتقديم وتسليم الأعطية هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم (الاحد) المصادف ٢٠١١/١٢/١٨.

شروط المناقصة:

١. التأمينات الأولية بنسبة لا تقل عن (١٪) واحد من المائة من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول ولغاية ٢٠١٢/٣/١٧ معنون الى، محافظة كربلاء/ الحسابات (وبالعملة المحلية وباسم مقدم العطاء (بالنسبة للمقاولين) او المدير المفوض او احد المؤسسين (بالنسبة للشركات) حصرا) وصادر من مصرف عراقي معتمد.

٢. يتم تقديم العطاء من قبل المقاول نفسه او وكيله المخول والمصدق وكالته النافذة لدى كاتب العدل، ومن قبل المخول رسميا بكتاب صادر وموقع من المدير المفوض بالنسبة للشركات المقاولة وبعكسه لن يتم استلام العطاء مهما كانت الأعذار.

٣. لا تصرف سلفة تشغيلية.

٤. مدة نفاذية العطاء المقدم (٦٠) يوم من تاريخ غلق المناقصة.

٥. يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الإعلان.

٦. على الشركات الأجنبية فتح فروع لها داخل المحافظة بعد تبليغها بالإحالة.

٧. يعتبر تاريخ تثبيت نتائج تحليل الأعطية في لوحة الإعلانات في بناية المحافظة وبناية قسم العقود العامة في كربلاء هو تاريخ تبلغ مقدمي الأعطية لنتائج التحليل النهائية.

الملحوظات:

١. مدة المشروع (١٢٠) يوم وهي مدة تنافسية.

٢. على المجهز تحديد رقم لصندوق في البريد في دائرة اتصالات وبريد كربلاء المقدسة.

٣. موعد انعقاد المؤتمر يوم (الأحد) المصادف ٢٠١١/١٢/١١ الساعة (١١,٠٠ صباحا) في قسم العقود العامة لمناقشة آراء وملاحظات المقاولين بخصوص المشروع أعلاه.

٤. موقع المحافظة على الانترنت:-
(www.holykerbala.gov.iq).

**المهندس/ آمال الدين مجيد الهر**

**محافظ كربلاء المقدسة**